KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مستقبل التكامل الاقتصادي بين العراق ودول الجوار – نظرة استشرافية

أ.د. مايح شبيب الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة
الباحث ثامر جواد مزهر
مديرية تربية النجف الاشرف

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i71.14689

الملخص:

سعى العراق ومحيطه العربي والاقليمي الوصول الى التكامل الاقتصادي من خلال عقد العديد من الاتفاقيات وتطوير العلاقات التجارية لتسهيل حركة التبادل التجاري وخلق منطقة تجارة حرة ، إلا أن تلك الاتفاقيات لم تصل الى نسب نجاح عالية ويعود ذلك لعدة اسباب سياسة واقتصادية مختلفة ، وفي هذا البحث سوف يتم تسليط الضوء على أهم الاسباب التي تقف عائقاً امام بناء نموذج تكاملي في المنطقة ،كذلك يتضمن البحث مستقبل التكامل الاقتصادي بين العراق ودول الجوار من خلال تفعيل دور العراق اقتصادياً وسياسياً وتحليل اهم الاصلاحات الاقتصادية اللازمة للوصول الى تجربة تكاملية متقدمة ومواجهة سياسة افقار الجار التي تنتهجها بعض الدول المجاورة لأضعاف الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، بناء نموذج تكاملي، سياسة افقار الجار، الاتفاقيات الاقتصادية.

Abstract:

Iraq and its Arab and regional surroundings tried to reach the stages of economic integration through the holding of many agreements and the development of trade relations by facilitating the movement of trade and creating a free trade area, but these agreements did not reach high success rates due to several different political and economic reasons,

and in this research will highlight the most important reasons that stand in the way of building an integrative model in the region, as well as include research the future economic integration between Iraq And neighboring countries by activating iraq's role economically and politically and analyzing the most important economic reforms necessary to reach an advanced integration experience and confront the policy of impoverishing the neighbor pursued by some neighboring countries to weaken the Iraqi economy.

Keywords: Economic Integration , Buliding an Integrative Model , Beggar thy- neighbor policy , Economic Agreements.

المقدمة:

ولما كان موضوعنا يخص العراق ودول الجوار العربية والاقليمية, فأن هذه الدول تواجه تحديات كبيرة في اقامة التكامل الاقتصادي بسبب اختلاف الخصائص البنيوية والهيكلية بين هذه الدول, وعلى هذا الاساس تأتي الاهمية لهذا البحث ، الذي يسعى إلى اعادة رسم العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار ، بما ينعكس ايجاباً على العراق الذي يحتاج الى محيطه العربي والاقليمي بشكل عام والخليجي بشكل خاص في هذه المرحلة الخطرة التي يعيشها العراق , للاستفادة من تجاربها التنموية بما يضمن اعاده تحفيز القدرات الاقتصادية والتجارية التي تعرضت إلى العديد من الصدمات منذ عام (١٩٨٠) ولحد الان ولولاها لأصبح العراق الخيار الاقتصادي الناجح للدول الخليجية لما يملكه من تلك القدرات, فضلاً عن أن العراق يمتلك مقومات كبيرة اقتصادياً بين الدول المجاورة له ، ولكن نتيجة الحروب التي أدت إلى اختلالات هيكلية والازمات ، التي توالت على الاقتصاد العراقي أدت الى تراجع الدور الاقتصادي للعراق

بين تلك الدول, لذا فأن سبيل النهوض مثل الدول المجاورة لابد من ان يتم احداث تغيير كبير على الهيكل الانتاجي والهيكل الاقتصادي بشكل عام.

١- أهمية البحث:

كما هو معروف أن التكامل الاقتصادي بين الدول يعد الاساس في العلاقات الاقتصادية الدولية وحيث تحقيق المنافع المتبادلة، وبما ان التكامل بين العراق ودول الجوار لم يحقق الاهداف المرجوة بالنسبة للبلد ، وعلية فأن استعراض هذا الموضوع مع استعراض مع استشراف مستقبلي لتلك العلاقات التكاملية يعد ذو اهمية كبيره في ظل الانفتاح الذي يشهده البلد.

٢- مشكلة البحث:

ان محددات العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار العربية والاقليمية ارتبطت دائما بمواقف سياسية الى جانب تماثل اقتصادات الطرفين التي لم تساعدها على تطوير تلك العلاقات لذلك فان مشكلة البحث تنحصر في ضروه معرفة أوجه التكامل التي تعزز من وضع العراق الاقتصادي نتيجة لتعدد الخيارات لنسج تلك العلاقات من جديد بما يخدم جميع الاطراف.

٣- هدف البحث:

يسعى البحث الى معرفة طبيعة وواقع العلاقات الاقتصادية الدولية بين العراق ودول الجوار، ناهيك عن معرفة امكانية تحقيق حالات التكامل الاقتصادي الذي يحقق المنافع المتبادلة في العلاقات الاقتصادية، مع اقتراح بناء نموذج تكاملي لتفعيل دور الاقتصاد العراقي لتعظيم الاستفادة من مجالات التكامل مع دول الجوار، فضلاً عن وضع سياسات تلك الدول التي تكون على حساب الاقتصاد العراقي وبما يحقق المنافع المتبادلة.

٤- فرضية البحث:

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاقتصاد العراقي في ظل الانفتاح على العالم بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص لم يرتقي الى المستوى الذي يحقق المنافع الاقتصادية المتبادلة؛ اضافة الى استشراف تلك العلاقات الاقتصادية يمكن ان يعزز العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما مع دول الجوار.

٥- منهجية البحث:

يعد المنهج الوسيلة التي يمكن اتباعها لتحقيق اهداف البحث، وفي ضوء ذلك يتطلب الموضوع اتباع منهجاً استقرائياً تحليلياً يتناول دراسة واقع علاقات التكامل الاقتصادي بين العراق ودول الجوار مع استشراف مستقبلي لتلك العلاقات الاقتصادية الدولية.

٦- هيكلية البحث:

يتكون البحث من مقدمة واربعة مباحث، يتناول المبحث الاول: امكانية بناء نموذج تكامل اقتصادي في الشرق الاوسط، اما المبحث الثاني: تفعيل دور الاقتصاد العراقي لتعظيم الاستفادة من مجالات التكامل مع دول الجوار، في حين يتطرق المبحث الثالث الى سياسة افقار الجار التي تمارسها الدول الاقليمية المجاورة للعراق وامكانية مواجهتها، والمبحث الرابع فجاء تحت عنوان: الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار.

المبحث الاول :أمكانيات بناء نموذج تكامل اقتصادي في الشرق الأوسط:

على الرغم من تعدد مداخل التكامل الاقتصادي العربي والاقليمي وتوسع القاعدة المؤسسية, والاتفاقيات الشمولية المنظمة للدول العربية والدول الاقليمية المجاورة لها, وفي مقدمة الاتفاقيات هي الاتفاقيات الاقتصادية العربية, التي تبنت في ١٩٨٠ في القمة العربية استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك, وعلى الرغم من الجهد المبذول في إطار هذا العمل, ودفع العمل الى الامام فكراً وعملاً, الا ان مسيرة التكامل منذ البدء الرسمي لها في عام ١٩٤٥ اتسمت بضعف المجهودات التكاملية وتواضع

منجزاتها ومحدودية أثرها التكاملي في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية والاقليمية في الشرق الاوسط(١).

ان هذه المجهودات في رسم تكامل موحد في الشرق الاوسط بين الدول العربية والدول الاقليمية لم يشكل نقلة نوعية لتصحيح موقع الاقتصاد الاوسطي في منظومة الاقتصاد العالمي, اذ لم تتمكن تلك المنجزات والمجهودات من تصحيح الاختلالات الهيكلية واختلال هياكل الانتاج لكثير من الدول العربية النامية والاقليمية, ولم تصل الى اعادة توجيه مسار التنمية المشتركة وميثاق العمل الاقتصادي القومي ، الذي يشدد على ضرورة احداث تغيرات وتطويرات في الاقتصاديات الضعيفة وجعلها على مسار الدول العربية والاقليمية النشطة اقتصادياً دون تهميشها.

ويعد فقدان الإرادة السياسية من جانب بعض الاقتصادات العربية عائقً عمق من عوامل تنشيط العمل التكاملي، وزاد من هواجس الإخفاق والاعتقاد بعد فاعلية هذا النشاط بآلياته ومؤسساته. وهكذا بقيت مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي دون مستوى الطموح. وبقيت معظم مؤسسات هذا العمل ومنجزات هذا النشاط متواضعة ومحدودة الوزن والأثر، ولا تشكل نقلة نوعية لتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، لا سيما في المجالات الإنتاجية. بل يمكن القول إن هذه المنجزات لم تتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة الكفيلة بتحقيق الأمن الاقتصادي العربي. وكانت تلك المنجزات متواضعة ولم تكن تتناسب والإمكانات المتاحة والطموحات القومية وخاصة تلك المنجزات المتعلقة بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي. على الرغم من توافر الظروف الموضوعية الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فان حصيلة الجهود المبذولة في هذا المجال لاتزال متواضعة ولا يزال الاقتصاد العربي في تباطؤ مسيرة الهادف للوصول الى التكامل الاقتصادي وضعف التوجه نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية مما يستدعى ضرورة تدخل الإدارة السياسية العربية كمحرك حاسم في تسريع خطوات هذا التوجه.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومن جانب الدول العربية, وكان لعدم وجود استراتيجية إنمائية عربية مشتركة أثرها الكبير على المحصلة النهائية لمجهود ات التنمية العربية ، إذ لم تؤدِ هذه المجهودات إلى تحقيق تنمية سليمة شاملة مستقلة ومتوازنة تمتد حركتها إلى الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية كافة وكان من جراء ذلك . أن واجه الاقتصاد العربي جملة من مكامن الضعف الاقتصادية الأساسية يأتي في مقدمتها تلك المشكلات الناتجة عن إتباع أنماط تنموية دولية وسياسات اقتصادية ساهمت في إعاقة المسيرة التنموية التكاملية وحالت دون تحقيق تنمية شاملة مستقلة ومتوازنة ، كما اسهمت هذه الأنماط في تباطؤ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو هدف تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، وأدت هذه الأنماط عبر التكامل مع اقتصاديات السوق الدولية ومن خلال آليتها إلى زيادة درجة اعتماد الاقتصاد العربي على الاقتصاديات الصناعية المتقدمة كما أن الأنماط التنموية الدولية التي سادت خلال العقدين الماضيين دفعت بالاقتصاد العربي إلى مزيد من الاعتماد على الأسواق العالمية على حساب التكامل الاقتصادي العربي وكانت النتيجة لذلك زيادة الارتباط التبعي بمراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعددة الجنسية. وكذلك ان دول الشرق الاوسط الاقليمية اعتمدت بشكل كبير على القطاعات الخارجية للاقتصاديات المتقدمة نتيجة ضعف هياكلها الانتاجية والقطاعية, لذا بقيت مشكلة التكامل الاقتصادي في الشرق الاوسط تعاني من انحرافات وتحديات عدة. ومن أبرز مظاهر الاعتماد المتنامي للاقتصاد العربي على العالم الخارجي زيادة هيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي في الدول العربية والذي يعكس زيادة التبعية للدول الصناعية ومدى حساسية الاقتصاد العربي إزاء التغيرات الدولية. ويمكن حصر بعض النقاط حول تراجع التكامل الاقتصادي في الشرق الاوسط للدول العربية والاقليمية:

١. اعتماد حكومات الشرق الاوسط على سياسات لا تأخذ بالاعتبار الحاجات الاساسية للبلاد من جهة والحاجة الى تكامل الاقتصاد الاقليمي والعربي من جهة اخرى.

٢. عدم وجود سياسات موضوعية تربط الانتاج والاستهلاك وبين الموارد والانفاق مما ادى الى تنامي العجز في الكثير من بلدان الشرق الاوسط مما تسبب ذلك بعرقلة الوصول الى تحقيق تكامل اقتصادي موحد.

٣.تزايد المديونية الداخلية والخارجية لكثير من البلدان العربية والاقليمية في الشرق الاوسط وانعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وهناك نقاط أخرى يراها الباحثان في تراجع نموذج التكامل في الشرق الاوسط يعود الى مجموعة اسباب نستعرض اهمها:

أ. عدم تنظيم الموارد ورفع كفاءة استخدامها والعمل على زيادتها عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية ولا سيما في مجال القدرات الإنتاجية للبلاد والاستخدام الأمثل للموارد واعتماد التنمية مسالة وطنية يتحمل الجميع مسؤوليتها ويتاح لهم المشاركة فيها.

ب. عدم تحديد أولويات الانفاق والحد من الهدر المالي والإداري الذي يبدد الموارد.

ت. عدم الربط بين حاجات المجتمع والتنمية والتعليم وعدم وجود سياسات التطور بالنسبة للمجتمع ونقل وضعها الراهن الموروث إلى وضع جديد يكون فيها العلم والمعرفة والمهارة السمات الأساسية للفرد و المجتمع.

ث. استنزاف موارد هائلة في غير موقعها الصحيح في النزاعات المسلحة في حرب الخليج الأولى والثانية وإنفاق مئات المليارات من الدولارات

ج.لجوء الحكومات العربية إلى شراء منتجات العلم والتقانة دون السعي إلى توطين وتطوير العلم وتطبيقاته سواء من خلال إعادة النظر في السياسات التعليمية لها أو من خلال العمل على عودة العلماء العرب إلى وطنهم والاستفادة من طاقاتهم العلمية.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ح. هجرة الأموال إلى الخارج سواء كانت مدخرات الأفراد أم المؤسسات أم الودائع الحكومية وحرمان بعض دول الشرق الاوسط من الإفادة منها فضلا عن تآكل هذه الأموال عبر التضخم أو خسائر الأسهم أو انخفاض قيمة النقد.

ومن أجل النهوض بواقع التكامل الاقتصادي في الشرق الاوسط وفق ما تم بيانه من خلال الاستعراض السابق والذي تم فيه تحديد العراقيل وحزمة التحديات والاجراءات التقييدية التي عرقلت من تحقيق مسيرة التكامل الاقتصادي الموحد للدول العربية ودول الجوار الاقليمية, فهنا يمكن وضع مجموعة من الاجراءات لاستغلال إمكانات تحقيق تكامل اقتصادي موحد وهي كالآتي:

١. اعتماد استراتيجيات إنمائية دولية واقليمية تشجع وتسمح على توظيف رؤوس الاموال محليا واقليمياً بدلاً من هجرتها الى البلدان الصناعية (تكامل صناعي لدول الشرق الاوسط) مع تشجيع توظيف هذه الاموال في مشاريع انمائية ولاسيما منها الانتاجية في القطاعين العام والخاص بدلاً من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات.

٢. تشجيع فتح وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية أو فتح فروع لها بين البلدان العربية والاقليمية من اجل ترقية الاستثمارات القطرية البينية, والاهتمام بتنمية الاسواق المالية التي تتميز بالضعف في اغلب دول الشرق الاوسط.

٣. الاستقرار في تحسين بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار في دول الشرق الاوسط الضعيفة بالبنية الهيكلية للاستثمار مع التركيز على القوانين المانحة للمستثمرين نفس الحوافز والتشجيعات التي يمنحها كل قطر لرعاياه بهدف جذب الاستثمارات البينية وتشجيعها والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الادارية وتطوير التشريعات التنظيمية وتحسين كفاءة قدرات الاجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها.

٤. ضرورة التركيز على اقامة صناعات متكاملة الحلقات من خلال التعاقدات الصناعية بين بلدان الشرق الاوسط والتركيز على تطوير وتدريب وتحسين المهارات.

٥. دمج القطاع الخاص والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية والإقليمية الرسمية ذات الاختصاص.

المبحث الثاني: تفعيل دور الاقتصاد العراقي لتعظيم الاستفادة من مجالات التكامل مع دول الجوار:

لتفعيل دور الاقتصاد المحلي من خلال التكامل الاقتصادي لابد من وضع الاصلاحات الاقتصادية اللازمة وتهيئتها لاستقبال مجالات التكامل ومن هذه الاصلاحات هي كالآتي:

١. تفعيل الاستثمارات البينية: تهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمارات الاجنبية من دول المنضوية داخل هذا التكامل, من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب لها, ومن ادوات هذا المناخ هو؛ توفير البنى التحتية اللازمة لخدمة الاستثمارات وكذلك توفير البيئة الامنية والسياسية. وتحديد المجالات التي تحتاج الى وجود هذه الاستثمارات, أن كانت صناعية أم زراعية أم خدمية. وتوفير البيئة المناسبة للقطاع المصرفي والعمل على ادخال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي, لما في ذلك من اهمية كبيرة في جذب رؤوس الاموال, وكذلك تقليل المخاطر للأموال المحولة لخدمة الاستثمارات الممكن جذبها مستقبلا.

ان لما ذكر اهمية كبيرة في ادخال الاستثمارات الاجنبية للداخل, وبالتالي تؤدي هذه الاستثمارات الى تنشيط عجلة الاقتصاد المحلي, اذ إن هذه الاستثمارات سوف تؤدي الى زيادة في الانتاجية وبالتالي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي للعراق, كما ويمكن الاستفادة من هذه الاستثمارات في رفع خبرة العاملين المحليين وبالتالي فتح استثمارات محلية مشابهة لتلك الاجنبية والاعتماد على العمالة المحلية المكتسبة لتلك الخبرات في ادارة هذه الاستثمارات, هذا من ناحية, ومن ناحية اخرى يستفيد الاقتصاد العراقي من التكامل الاقتصادي في رفد الصناعات المحلية بالمواد الاولية من دول التكامل وبأسعار مناسبة وذلك من خلال مميزات التكامل بخصوص تحرير التجارة بين الدول المتكاملة وهذا بدوره سوف يقلل من التكاليف في هذه الصناعات وبالتالي الى المنافسة في السلع المشابه لها مع الدول. كما يمكن الاستفادة من

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تحويلات العاملين العراقيين في دول التكامل في زيادة القدرة المالية لعوائل هؤلاء العاملين وبالتالي بالإمكان استثمار هذه الاموال في فتح مشاريع صغيرة تؤدي الى تنشيط الاقتصاد.

٢.زيادة مستوى التبادل التجاري البيني: يمتلك العراق كثيراً من القدرات الكامنة التي يمكنه من خلالها تحسين تنوع منتجاتها اذ ما أخذنا بنظر الاعتبار أنها قد أثبت قدرته على تصدير العديد من المنتجات في الماضي. وحتى وقت قريب، كان العراق يصدّر تشكيلة واسعة من المنتجات وبوسعه استئناف تلك الصادرات في ظل الظروف المناسبة ،بما في ذلك عودة الأمن الداخلي . وتعتبر الأغذية والإنتاج الحيواني والمنتجات الكيمياوية والآلات ومعدات النقل من بين السلع التي يمتلك العراق إمكانية تصديرها(٢).

على الرغم من ان السمة الجغرافية للعراق تمنحه الأفضلية ليكون مركز عبور إقليمي، إلا أن مستوى أدائه في الاعمال اللوجستية وإدارة الحدود ضعيفة مقارنة بدول الجوار الأمر الذي يعكس دورا معيقا على المستوى الإقليمي. لذلك فإن تيسير التجارة يمثل أولوية ملحة للعراق، كذلك يتطلب على العراق مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المتقادم للجمارك لجعله متماشياً على نحو وثيق مع أفضل الممارسات الدولية. ويجب إعطاء الأولوية للإصلاحات المؤسسية، وتلك المتعلقة بالنزاهة في إدارة الحدود ،ويجب أن تأتي تلك الجهود مكملة لمبادرة الدولة الأوسع نطاقاً فيما يتعلق بإعداد إطار عمل شامل لمكافحة الفساد باستخدام نهج يشمل الحكومة بأكمله ا . كما أن تنفيذ أنظمة التجارة المؤتمتة من شأنه أن يعزز إدارة المخاطر، ويقلل من عدد الوثائق الورقية المطلوبة للأعمال التجارية. (٣)

إن إصلاحات السياسة التجارية وتسهيل التجارة من خلال خفض تكاليف النشاط التجاري ،من شأنها تعزيز تنويع الصادرات والتجارة مع الدول المجاورة للعراق ، وهذا من شأنها ان يعزّز السلام والاستقرار الإقليميين . لقد دأب العراق على تصدير المنتجات غير النفطية إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . ولكن بالنظر إلى الصعوبات التي يوجهها العراق في عقد اتفاقيات تجارية رسمية في المنطقة ،فان

الإجراءات العملية لتعزيز التجارة الفعلية على الأرض هي أكثر ترجيحاً في أن تؤتي ثمارها. وتمثل زيادة التكامل مع المنطقة من خلال تعزيز التجارة في السلع والخدمات استراتيجية مربحة للجميع، ويمكن أن تغيّر من الاقتصادات السياسية للعراق وجيرانه.

٣. تحسين العلاقات الإقليمية والخليجية والعربية الأخرى مع العراق: بعد طموحات حكومة العراق الى تحسين العلاقات الثنائية بين العراق والدول المجاورة بهدف ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية, هذا يخلق حالة من التناغم السياسي بالدرجة الاولى وهذا الامر يعجل من تطوير العلاقات الاقتصادية, لذا لا بد من عدم الانحياز في هذا الاتجاه الى دولة على حساب دولة اخرى. كذلك مشاركة العراق في المؤتمرات والاتفاقيات مع الدول المجاورة جعل الامر يبدو اسهل تقريباً, لذا لابد من الحكومات الجديدة والمتعاقبة لاحقاً ان تكون ذات علاقات وطيدة مع الدول المجاورة وعدم الانخراط الى جانب دولة على حساب دولة اخرى سواء اقتصاديا او سياسياً.

ففي هذا الجانب نذكر أن العراق كان ذو علاقة تصف بالأثارة مع الدول الخليجية خلال النظام السابق وخاصة بعد حرب الخليج اصبح العراق في محل الدول التي لا يمكن التضامن معه, هذا الأمر قد انعكس اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً على العراق. لذلك فأن السلمية التي حصدت بعد ٢٠٠٣ اتجهت نحو رسم خارطة طريق جديدة مع دول الجوار بهدف ارجاع وتوطيد العلاقات الثنائية بين العراق والدول المجاورة الاقليمية والخليجية بالخصوص.

٤. ضرورة التنسيق والتواصل الدائم والفعال والفهم المشترك بين العراق ودول الجوار: ان التنسيق والتفاهم المشترك تعد الخطوات الأولى لنجاح أي تعاون، فإنه لا بد للدول العربية والاقليمية لتتمكن من الاستفادة مما تملكه من ثروات سياحية وتحقيق نتائج تنعكس بشكل إيجابي مباشر على واقعها الاقتصادي ومستوى شعوبها المعيشي عبر مخرجات حقيقية ترفع العائدات الاقتصادية وتزيد من فرص العمل، لا بد لها من وضع وتنفيذ برامج مشتركة للتوعية والتعريف بما تضمه كل دولة من مقومات سياحية، وأن تعمل على

تسهيل إجراءات تنقل المواطنين عبر حدودها، وأن تمنح للمواطن العربي امتيازات وتسهيلات تشعره بتميزه عن غيره من حملة الجنسيات غير العربية، فضلاً عن إتاحة الفرص التدريبية للعاملين في القطاعات السياحية وزيادة ضخ الاستثمارات في هذا القطاع وإيجاد منظومة للأمن السياحي. ولاسيما ان العراق يمتلك جنبة سياحية وتاريخية على مستوى الدول العربية والاقليمية، وقد نشطت السياحة بعد ٢٠٠٣, فيمكن للعراق زيادة الإيرادات المالية المتأتية من قطاع السياحة بشكل كبير يغذي الموازنة العامة للدولة، وكذلك تطوير العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل كبير بينه وبين الدول المجاورة.

المبحث الثالث: مواجهة سياسة افقار الجار في الاقتصاد العراقي:

يقصد بسياسة الافقار القيام باستخدام ادوات اقتصادية متعددة من اجل زيادة حجم الصادرات الى دول الجوار وتقليل حجم الاستيرادات منها اي تحقيق انتعاش اقتصادي في بلد معين على حساب تدهور اقتصاد بلد آخر، ومن هذه الادوات تغيير قيمة سعر الصرف من خلال خفض قيمة العملة المحلية ، مما يجعل السلع المحلية ارخص نسبياً من السلع الاجنبية وبالتالي سترتفع الصادرات الى الدول المجاورة مقابل تخفيض حجم الاستيرادات من تلك الدول التي تعد بضاعتها أغلى نسبياً إذا ما قورنت بالسلعة المحلية. وكذلك من بين الادوات المستخدمة خفض الضرائب المفروضة على السلع المصدرة الى الخارج مقابل رفعها على السلع الواردة من اجل تشجيع التصدير مقابل خفض الاستيراد، وقد تذهب بعض الدول إلى أبعد من ذلك من خلال قيامها بالدخول بعمليات مضاربة عن طريق شراءها لعملة البلد المراد إفقاره من أجل رفع قيمة عملته مقابل تخفيض عملة البلد المضارب من أجل الوصول إلى سياسة إفقار الجار(٤).

وعادة ما تتبع الدول هذا النوع من السياسة من أجل الوصول إلى مجموعة من الاهداف اهمها:

- رفع مستوى الانتاج المحلي والذي ينعكس في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات على حساب خفض الاستيرادات

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- توفير فرص عمل جديدة للعاطلين وبالتالي الحد من نسب البطالة
- تعظيم مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال توفير سلع محلية رخيصة.

ويعود تاريخ استخدام هذه السياسة الى ثلاثينات القرن الماضي عندما قامت بعض الدول الاوربية بتخفيض عملاتها المحلية من اجل زيادة حجم الانتاج وخلق فرص عمل جديدة وان يكن ذلك على حساب دول أخرى، لتاتي اتفاقية برتن وودز لتنظيم المنافسة التجارية بين الدول(٥).

وقد تم استخدام هذه السياسة من قبل الدول المجاورة للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ كان لسياسة حرية التجارة التي انتهجها العراق فرصة للتنافس الدولي للتوسع في الاسواق العراقية واستغلال التسهيلات التجارية التي قام بها العراق والمتمثلة بتخفيض الضرائب الكمركية لأدنى مستوياتها بالإضافة الى غياب الرقابة على السلع القادمة من الخارج، مما فسح المجال أمام الدول المجاورة بإغراق السوق العراقية بالبضائع المختلفة ذات الجودة المتباينة، ولاسيما من الدول الاقليمية المجاورة (تركيا وايران) فقد قام هذان البلدان بتصدير مختلف انواع البضائع الى السوق العراقية التي كانت تفتقر اليها بسبب الحرمان من جراء الحصار الاقتصادي، مما رفع من حجم صادرتهم بشكل كبير، وكما موضح بالجدول (١) الذي يبين حجم التجارة البينية بين العراق والدول الاقليمية المجاورة له.

جدول (١) حجم التجارة البينية بين العراق والدول الاقليمية المجاورة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)

القيمة (مليون دولار)

السنة~

السنة / الدولة	٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٢٠١٨	
	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات
ايران	١٣٤	١.٢٢٤.٤	٤٦	٤.٥٣٩.٣	٥٠	٦.٢٢٥.٣	٢٢.٥٠٠	٧.٤٣٧.٣
تركيا	٦٧	٢.٧٥٠.٢	١٥٣	٦.٠٣٦.١	٢٩٧.٨	٨.٥٥٨.٢	١.٤٢٠.٢	٨.٣٥٠.٣

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تم عمل الجدول من قبل الباحثين بالاستناد الى :

- البيانات التركية (www.data.tuik.gov.tr)
- البيانات الايرانية (www.tpo.ir)

فضلاً عن ذلك فقد استخدم هذان البلدان سياسة تغير سعر الصرف للتأثير في حجم التبادل التجاري فقد لجأ إلى تخفيض عملاتهم المحلية الليرة التركية والريال الايراني، مقابل قيام العراق برفع قيمة الدينار العراقي، التي كانت منخفضة قبل عام ٢٠٠٣ بسبب العقوبات الدولية، وكما موضح بالجدول (٢) الذي يبين اسعار صرف العملات المحلية للعراق والدول الاقليمية المجاورة له مقابل الدولار للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٨).

جدول (٢) معدلات الصرف في العراق وتركيا وايران مقابل الدولار للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)

معدلات الصرف في العراق وتركيا وايران مقابل الدولار للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)

السنة / الدولة	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨
سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار	١٤٧٢	١١٩٣	١١٦٦	١١٩٢
سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار	١.٤٨	١.٥٣	٢.٣٢	٣.٨٠
سعر صرف الريال الايراني مقابل الدولار	٧٩٠٠	٩٤٠٧	٣١٩٩٨	٣٦٢١٤

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى:

- منظمة التجارة العالمية, https://ar.tradingeconomics.com/indicators
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد, سنوات متفرقة.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وقد أسهم ذلك في تشجيع الدول الاقليمية المجاورة على إقامة مدن صناعية خصص انتاجها لأغراض التصدير وتحديداً الى العراق ولم يقتصر الامر على التجارة فقط بل شمل قطاعات اخرى تمثلت بجذب السائحين والطلاب والمرضى فضلاً عن الاستفادة من الهجرة المؤقتة، مما انعكس ذلك على ركود الاقتصاد العراقي وتزايد معدلات البطالة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

اما بالنسبة للدول العربية المجاورة للعراق، فعلى الرغم من أنها لم تقدم على سياسة خفض سعر صرف عملاتها المحلية إلا أنها استثمرت عملية رفع قيمة الدينار لزيادة حجم صادرتها اتجاه العراق.

في ضوء ما تقدم ينبغي على صاحب القرار العراقي وتحديداً السلطة النقدية والمالية ان تقوم بمجموعة اجراءات للحد من الاثار السلبية الكبيرة لهذه السياسة والتي ترتفع يوماً بعد اخر، ومن هذه الاجراءات ضرورة حماية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية من خلال الحد من السلع المستوردة عن طريق فرض تعريفة كمركية تعادل نسبة الانخفاض في قيمة عملات دول الافقار، وان تعمل على تخفيض قيمة العملة بالشكل الذي يتناسب مع حجم التخفيض الذي تقوم به دول سياسة الافقار، إذ أن رفع قيمة الدينار سيرفع من حجم السلع المستوردة ويزيد من نسبة السياحة والسفر والدراسة والعلاج الى الخارج. وفي الوقت ذاته يتطلب دعم القطاعات الانتاجية الاساسية كقطاع الصناعة والزراعة وتقديم الدعم اللازم من قروض واعفاءات ضريبية من اجل تشجيع الانتاج المجلي والحصول على سلع قادرة على منافسة السلع الاجنبية من حيث السعر والجودة (٦).

المبحث الرابع: الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار:

تعد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية ادوات هامة لتطوير اقتصادات البلدان المتعاقدة في مجالات متعددة كالتجارة والصناعة والزراعة وغيرها، فضلاً عن امكانية حل العديد من المشاكل الاقتصادية بين البلدان المتعاقدة، وفي هذا الصدد قام العراق بعقد عدد من الاتفاقيات والتفاهمات مع دول العالم بصورة عامة

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومع دول الجوار بصورة خاصة، وقد شملت جوانب متعددة كل تجارة والنقل ومجالات الطاقة وغيرها من القطاعات الاخرى، وادناه نستعرض بعض تلك الاتفاقيات بين العراق ودول الجوار وكما يأتي:

١- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في عام ١٩٧٦، تشكلت بموجبها اللجنة العراقية التركية المشتركة، والتي عقدت دورتها الثامنة عشر في العاصمة التركية عام ٢٠١٨.

٢- الاتفاقية التجارية بين العراق وايران عام ١٩٧٧ لغرض توسيع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والتي عقدت دورتها الثالثة في بغداد عام ٢٠١٥.

٣- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين العراق والسعودية والتي وقعت في الرياض عام ١٩٨٤ شملت رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين ، تم النظر في اعادة العمل ببنودها بدعوة الجانب العراقي لعقد الدورة السادسة في بغداد.

٤- اتفاقية شراكة شاملة بين العراق وتركيا عام ٢٠٠٩ من اجل تعميق وتوسيع العلاقات الثنائية بين البلدين ، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب عدم موافقة مجلس النواب العراقي لعدم ادراج قضية المياه المشتركة بين بنودها(٧).

٥- الاتفاقية الثلاثية بين العراق والاردن ومصر عام ٢٠٢٠ والتي يطلق عليها (الشام الجديد) شملت مجالات متعددة كل التجارة البينية والاستثمار والطاقة ، وتنص الاتفاقية على قيام العراق بتصدير النفط بأسعار تفضيلية الى الاردن عبر مد خط انابيب يمتد بين العراق والاردن ومن ثم الى مصر عبر ميناء العقبة الاردني ، مقابل التزام الاطراف الاخرى (مصر والاردن) بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية عبر مشروع الربط الكهربائي ، كما تضمنت الاتفاقية السماح للحرفين المصريين بالدخول الى سوق العمل العراقي للمساهمة في اعادة الاعمار(٨).

٦- الاتفاقية الاقتصادية الخمسية بين العراق وايران عام ٢٠٢١ في مجالات الاستثمار والجمارك والاسواق الحرة الحدودية بالإضافة الى الفرص الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين.

٧- اتفاقية النقل البري والبحري بين العراق والسعودية عام ٢٠٢١ لتسهيل التبادل التجاري والتي دخلت حيز التنفيذ بافتتاح المنفذ البري لنقل البضائع والمسافرين بين البلدين بعد اغلاق دام لأكثر من ثلاثة عقود.

على الرغم من تعدد الاتفاقيات والتفاهمات بين العراق ودول الجوار الا انها لم تنعكس على الاقتصاد العراقي بشكل كبير ، وان اغلب تلك الاتفاقيات تصب في مصلحة دول الجوار ، فالبعض منها قد يساهم بصورة غير مباشرة على خفض حجم الاستثمارات الواردة الى العراق من جهة وهروب رؤوس الاموال الى الخارج من جهة اخرى ، كالاتفاقية الاردنية العراقية المجددة عام ٢٠١٩ والتي كان من بنودها اعفاء ٣٧١ سلعة داخلة الى العراق من الضرائب الكمركية مقابل فرض تعريفة كمركية على السلع العراقية المصدرة الى الاردن بنسبة (٣٠٪)، ان مثل هكذا اتفاقيات قد تؤدي الى قيام رجال الاعمال بنقل مشاريعهم من العراق الى الاردن ، لكون البيئة الاستثمارية المتوفرة في الاردن هي افضل من العراق من حيث درجة المخاطرة وسهولة الاعمال وتوفر مستلزمات الانتاج ، مما ينعكس ذلك سلباً على المتغيرات الاقتصادية كالبطالة والايرادات الحكومية وحجم الناتج المحلي الاجمالي.

الاستنتاجات:

١. على الرغم من توافر الظروف الموضوعية الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الا أن حصيلة الجهود المبذولة في هذا المجال لا تزال متواضعة، اذ لا يزال الاقتصاد العربي في تباطؤ نحو الوصول الى تجربة تكاملية متطورة، مما يستدعي ضرورة تدخل الارادة السياسية العربية كمحرك حاسم لتسريع خطوات هذا التوجه.

٢. يتطلب النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي القيام بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمارات الاجنبية، لاسيما من الدول المراد التكامل معها ،فضلاً عن ضرورة تبني مجموعة من الاصلاحات في السياسة التجارية من شأنها ان تعمل على تنويع الصادرات والتجارة مع الدول المجاورة.

٣. عدم وجود شبكات مواصلات وطرق تربط بين العراق ودول الجوار بشكل متطور أسوة بالعالم الخارجي وهذا التحدي يسهم في زيادة كلفة انتقال السلعة من مكان الى اخر مما يزيد من كلفتها ، ويقلل من قدرتها التنافسية.

٤. بالرغم من تعدد الاتفاقيات والتفاهمات بين العراق والدول المجاورة ، الا انها لم تنعكس على الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة ، بل ان اغلب تلك الاتفاقيات تصب في مصلحة دول الجوار على حساب العراق.

٥. اكتفاء أغلب الدول المجاورة للعراق بما تحققه من ثروات خاصة (النفطية) حيث أبدت تحصن كيانها ، وتعمل على بناء بلدانها تاركة الدول الاخرى في ديونها والمشاكل المتراكمة.

التوصيات:

١. ينبغي العمل على تحييد عملية التكامل الاقتصادي بين العراق ودول الجوار في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات بعيدة عن الخلافات السياسية مع التأكد على اهمية الدعم السياسي للتكامل الاقتصادي ، لإزالة كافة المعوقات التشريعية والادارية التي تضعف من خطواته.

٢. الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي كالدول الاوربية, واخذ العبر من الدول التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها حيث أصبحت عرضة للتقلبات والازمات الاقتصادية والسياسية.

٣.من الضروري التنسيق بين العراق ودول الجوار بشأن التخصص في الانتاج حسب الاحوال الاقتصادية لكل بلد, إذ أن وجود منطقة تجارية حرة مع انتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة بلدان مجاورة يؤدي إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج ايجابية.

٤. ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات باعتباره يلعب دوراً اساسياً في تحقيق وتنمية التجارة البينية والتكامل الاقتصادي, وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في العراق ودول الجوار.

٥. اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة البينية من خلال الاسراع في استكمال متطلبات المنطقة وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة وازالة العقبات، التي تعترض نموها وسن التشريعات التي تضمن انسيابها.

٦. ضرورة عمل العراق على تحسين الظروف الأمنية المشجعة على جذب الاستثمارات العربية والإقليمية الى داخل العراق بهدف تعزيز مجال الاستثمار وخلق فرص تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

٧. ضرورة تطوير الجهاز الإنتاجي العراقي لخلق السلع الإنتاجية وزيادة حجم تنافسية العراق وتقليل الاعتماد على النفط الذي أصبح عرضة للمخاطر المتمثلة في التقلبات السعرية له وجعل العراق في زاوية الانهيار بالاعتماد عليه.

المراجع والهوامش:

(١) وهبي غبريال ، حول التكامل الاقتصادي العربي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ ، ص٦٥.

(٢) مجموعة البنك الدولي ،النهوض بواقع الهشاشة (مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق) ، ٢٠٢٠ ، ص٩.

(٣) اسماء طه مخلف ، تأثير الاتجاهات الفكرية في طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١ ، ص٨٢.

(٤) رواء الطويل ، الاقتصاد التركي : الابعاد المستقبلية العراقية التركية ، مركز الدراسات الاقليمية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٠ ، ص٩٣.

(٥) عبد الحسين الغالبي ، سياسة افقار الجار وسلوك السياسة النقدية ، شبكة الاقتصادين العراقيين ،٢٠١٨ ، ص٥-٢ .

(٦) ويليم ميدلكوب ، الانهيار الكبير هروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي ، ترجمة سام محمد الخضراء ، مطبعة العبيكان ، الرياض ، ٢٠١٤ ، ص١٤٣.

(٧) وزارة التجارة العراقية، الاتفاقيات التجارية بين العراق ودول العالم

/https://iitp.mot.gov.iq/Content

(٨) الشراكة الاقتصادية بين العراق ومصر والاردن ، الجزيرة نت ، الشبكة الدولية.

https://www.aljazeera.net/ebusiness